الثورة الخميس 21 ربيع الأول 1432هـ الموافق 24 فبراير 2011م العدد 16906

لمن كل هذه الوظائف؟

محمد حسين النظاري

.. مفاجأة سارة لكل الشباب الحالمين بالتوظيف هو ما أعلنه فخامة الأخ رئيس الجمهورية عن تخصيص الدولة لـ ٦٠ألف وظيفة بنسبة تصل إلى٢٥ ٪ من بين المسجلين في الخدمة المدنية من حملة الشهادات الجامعية والبالغ عددهم١٤٧ ألف متقدم ، مما يعني توظيف ربع المسجلين دفعة واحدة ، وهو أمر ظل حلما لا يراود الشباب المتقدمين للوظيفة فحسب بل لأسرهم أيضا على اعتبار أن هؤلاء الشباب هم من يعولون أسرهم ، وتجدهم خلال فترة انتظارهم يزاولون مهنا كثيرة فبعضهم يشتغل على الموتور والآخر في سوق السمك وكثير منهم في أسواق القات والمحلات ، ناهيك عن ورش السمكرة والنجارة.

وهؤلاء يمكن أن نسميهم صفوة الباحثين عن وظيفة على اعتبار أنهم استطاعوا أن يدبروا فرص عمل وقتية تعينهم على مجاراة مصاعب الحياة في ظل وضع اقتصادي مؤلم لكثير منهم.

إن تخصيص الدولة لستين ألف وظيفة أمر ليس بالهين وهو شيء رائع في ظل وضع اقتصادي صعب تمر به البلاد ، ولكي تؤتي هذه المعالجة الصحيحة ثمارها الحقيقية ، ينبغي أن تكون هناك شفافية ووضوح لمن ستعطى هذه الوظائف ، وما هي الآلية التي سوف ترتكز عليها المؤسسات في منح المتقدمين لها ، وهل ستظل الوساطة والمحسوبية والقرابة والانتماء هي المعايير التي تفرز على ضوئها النتائج ويفوز بذلك أول القربى ، وعندها فقط ستكون الستون ألف وظيفة قنبلة ستنفجر في كل اتجاه وستصل شظاياها إلى حيث لا نظن أن تصل إليه.

إن أي توجه خاطئ في إعطاء الوظائف من قبل رؤساء القطاعات العامة أو تلك التي على مستوى المحافظات أو المدن أو المديريات سيفاقم الأمر وسيجعله أكثر خطورة خصوصا في ظل الأوضاع التي نعيشها ، فالشباب الطامح للوظائف لن يصبر على إعطاء الوظائف لغير مستحقيها ، وستكون ردة فعلهم على غير ما قد يتصوره الجميع ، فالشباب وجد في توجيه فخامة الأخ الرئيس الغاية التي ينشدها منذ وقت طويل لا سيما أولئك الذين مازالوا ينتظرون قطار الوظيفة منذ أكثر من عشر سنوات ، في حين كان يرى غيره يستقل ذلك القطار من محطاته المتأخرة ، ويظل هو وغيره ينتظرون في المحطة الأولى من سنوات طوال ، لعلهم في عام من الأعوام يحالفهم الحظ وينعمون بلقب موظف.

لهذا فالأمر في غاية الخطورة بل هو سلاح ذو حدين ، سيكون أمرا رائعا لو أن هذه الوظائف ذهبت لمستحقيها ولكن تكون هناك شفافية في هذا الموضوع فينبغي على وزارة الخدمة المدنية أن تنشر أولا وقبل الإعلان عن الفائزين أسماء جميع المتقدمين للوظائف وبحسب سنوات التقدم والمؤهل والدرجات في جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة ، ثم بعد ذلك يتم نشر أسماء الستين ألف شاب وحينها فقط ستظهر المصداقية ، وسيعرف الجميع لمن ذهبت آلاف الوظائف ، وسيتسنى وقتها رفع التظلمات لمن حرموا منها ، وكشف المتلاعبين وسماسرة الوظائف والمتاجرين بأرزاق العباد.

إن الأمر ليس صعبا خصوصا وأن جميع المتقدمين هم مسجلون في بيانات وزارة الخدمة المدنية ، ولن يكون عسيرا نشرهم في وسائل الإعلام المختلفة ، لتقطع الوزارة بذلك ألسنة المشككين والمرتابين ، وليقتنع الشباب أنفسهم بأن الوظائف فعلا منحت للمتقدمين وأن المفاضلة الحقيقية هي التي روعيت أثناء التوزيع ، إنها فرصة جاءت لوزارة الخدمة المدنية على طبق من ذهب لكي ترسي مبادئ الشفافية ولكي يطلع الرأي العام على نتيجة مفاضلتها.

إن إحقاق الحق وإنصاف الشباب المتقدين للوظائف سيكون له الأثر الفاعل في تخفيف حدة الاحتقان لديهم ، فالبحث عن وظيفة ظل ومازال هاجسا يؤرقهم وأسرهم ، وتحقيق العدالة في هذا الموضوع سيسحب البساط من تحت اقدام المزايدين واللاعبين بأحلامهم تحت مسميات عديدة ليس اقلها من أن المسئولين هم من يحرمونهم من الوظائف.

القطاع الخاص بدوره يجب أن يكون مساهما في عملية التنمية عبر استقطاب الشباب في جميع أوجه نشاطهم ، وعلى الشباب أن يدرك أيضا بأن القطاع الخاص هو بوابة من بوابات العمل وليس القطاع الحكومي فقط ، ولكن ما يجعل الشباب ينفر من القطاع الخاص هو أن هذا الأخير يمتص عرقهم بقليل من الأجر ، وبدون ضمان صحي أو تأمينات وهو ما يجعل الشباب ينفر من القطاع الخاص ويفضل العمل مع الدولة ، ولو أن وزارة الخدمة والعمل والتأمينات ألزمت القطاع الخاص على ضمان التأمين الصحي والمعاش التقاعدي للجأ الجميع لهذا القطاع الحيوي الهام ، إذا لو تساءلنا لمن كل هذه الوظائف لمن ، يجب أن يكون الجواب لشباب اليمن المقيدين في سجلات الخدمة المدنية منذ سنوات طوال.

● باحث دكتوراه بالجزائر

لمصلحة من يحدث كل هذا..؟!!

طه العامري

ماذا يجري؟ ولماذا هذا الذي يجري؟ ولمصلحة من كل هذا الذي يجري؟ تساؤلات مشروعة تبحث عن إجابات من بين غبار الأحداث .. فالوطن العربي من محيطه إلى خليجه تحول إلى ساحة حرب مفتوحة وقودها أبناء الأمة وأدواتها أبناء القطر العربي الواحد، أحداث درامية انتشرت كما تنتشر النار في الهشيم وهاهي بلادنا تعيش حصتها من فلسفة (الفوضى) وهانحن نقف بقلوب ملتاعة تنتظر ما قد تسفر عنه هذه التداعيات التي لم ولن نحبذها يوماً ولا نتمناها.

هذا لا يعني أننا ضد ((التغيير والإصلاح)) لكننا نتطلع إلى تغيير وإصلاح وليس إلى تدمير وتخريب واحتراب اجتماعي وضحايا تسقط وثقافة حقد وكراهية تشحذ النفوس وتعبئ العقول وصراع تحتدم شرارته قد لا يسلم منها طرف سوى من هم في (الحكم) أو من هو في (المعارضة) فما يجري في الشارع اليمني اليوم ليس إلا أولى الخطوات نحو الفوضى والعنف وتمزيق النسيج الاجتماعي وإعادة الماضي البغيض بكل صوره مع (رد الاعتبار) لذلك الماضي أن لم نجد أنفسنا نترحم على ((الماضي)) مقارنة بما قد نصل إليه إن لم نحكم عقولنا وأن نراعي المصلحة الوطنية وأن ندرك أن الوطن ليس ملكاً للرئيس ولا للحزب الحاكم كما هو ليس ملكاً للمعارضة ولا لهذا الحزب أو تلك الفئة .. إننا مطالبون أن نستوعب أن ما يحدث للوطن العربي من محيطه إلى خليجه هو فعل من مؤامرة تداخلت خيوطها وتشعبت دوافعها وليس هناك مخرج قد يقودنا إلى واحة السكينة والاستقرار إن لم نعمل بعقل وبوعي وأن لا نجعل المزايدات وحمى التغيير ولا حتى المعاناة المعيشية القاسية التي نعيشها جميعاً لكن التخلص من منظومة هذه المعاناة لن يأتي بطريقة الاحتراب المجتمعي ولا عن طريق الصدام والتصادم وبث ثقافة الكراهية والحقد وإثارة النعرات التي كنا نجزم أن سنوات التحولات الديمقراطية قد طمست مفرداتها من الذاكرة وأن مرحلة التحولات قد انتشلتنا من (قبقب) العصبية المتعددة المناحي والمجالات وأن الوطن غدا أو هكذا توهمنا أنه أصبح القاسم المشترك وأن ملامح دولة نظام وقانون تتشكل وإن ببطء لكن على الأقل أن نمضي ببطء نحو أهدافنا خيراً من البقاء حيث نحن أو نعود لمربعات (الماضي) البغيض بقيمه وثقافته وأحقاده ونعراته المذهبية والطائفية والمناطقية.

إن هناك أخطاء وهناك فساد وهناك قصور في جوانب كثيرة وهناك تخلف في إدارة الدولة وهناك إثراء غير مشروع لمن يتحكمون بإدارة الدولة في الغالب، لكن كل هذا لا يجب أن يدفعنا إلى (الإنتحار) بدعوى التغيير والإصلاح .. الأمر الآخر علينا أن ندرك حقيقة (الصراع) القائم بين العديد من (الرموز والوجهاء) الذين وصلوا لمرحلة من (الترف) تغيرت فيها (مصالحهم) وتعددت علاقتهم فوجدنا كيف أن هذه المرحلة أوصلتهم إلى مفترق طرق، وبالتالي وحتى لا نكون والوطن وقوداً لصراع تفجر في وسط (القبيلة) وبين أركانها لكن تم تغليف هذا الصراع بغلاف (سياسي) ومن ثم غدا الوطن مسرحاً بكل مقوماته وأسيراً لصراع (قبلي) قد يدفع ثمنه الوطن والمواطن وتحولاتهما والمؤكد أننا إن تمادينا في الصمت في هذا المسار واصطففنا خلف هذا أو ذاك فإننا سنجد أنفسنا ووطننا ضحايا لطموحات نزقة ولرغبات بعض (وجهاء القبيلة)..!!

لست ملزماً بالتوضيح لكني أقول صادقاً وأنا الوطني الصادق والعاشق لوطني حتى الثمالة كما أعشق هويتي القومية، أقول وأنا كذلك أقول ما أقول ولو كنت (مناطقياً) أو (طائفياً) -لا قدر الله- فإن ما يحدث جداً يسرني حين أرى (القبيلة) تعيش صراعاً محتدماً بين أقطابها ممن يرون أنفسهم أحق بالنفوذ والولاية على الوطن والشعب وبين من يريدون أن يستعينوا بالقبيلة ليبقى نفوذهم سائداً .. وبين هؤلاء وأولئك، فإن الوطن يوشك أن يقع أسيراً لمنازعات رموز (القبيلة) وهذا ما لا نحبذه ولا نريده وإن كان في سياقه ومحصلته قد يعفينا من سطوة القبيلة ونفوذها لكن لن نصل إلى هذا المربع إلا على حساب كل الوطن وأحلامه وتطلعاته وأمانيه، وعليه فإن تحكيم العقل والتحاور ومعالجة قضايانا بما هو متاح من الهامش الديمقراطي والحرية بطرق سلمية وعبر قنوات دستورية وقانونية وإن كانت هذه القنوات قاصرة فليكن فبناء الأوطان لا يأتي بين لحظة وأخرى، وأن لا ننجر وراء وهم التغيير كما يقال على الطريقة (التونسية) و(المصرية) ليس لأننا أقل شجاعة من أشقائنا هناك ولكن لخصوصيات جاثمة ومتراكمة في واقعنا علينا أن لا نتجاهلها وأن لا نصدق أن مثل هذا القول هو (تخويف وترهيب)..

ثم إن علينا أن ندرك أن سياسة الفعل ورد الفعل تولد بالطبيعة نعرات وصورا لأفعال منبوذة لكن يصعب التحكم بكل هذه الصور السلبية في لحظات النزق وفي خضم المواجهة والتصعيد ومحاولة كل طرف الانتصار لخياراته وفرض رأيه والبحث عن مناصرين له .. هنا يصبح مناصرة الوطن ووقف كل هذه الوسائل خيار العقلاء ممن لا نزال نراهن عليهم وعلى موقفهم قبل أن نوغل في نزق يخرجنا والوطن بكل مقوماته من مربع السكينة والاستقرار.

إن التغيير خيارنا جميعاً ننشده ونتطلع إليه ولكن يجب أن لا يكون هذا التغيير على حساب الوطن والسكينة الوطنية أو على حساب تمزيق النسيج المجتمعي، لأن لو جاء التغيير بعد أن نفقد كل مقومات المواطنة فلا جدوى منه، وعليه فإن الأمل أن لا نوغل في شحن النفوس ونستأسد لغة التحريض ونبش مقابر الماضي ومن ثم إعادة إنتاج ما سبق وأن دفناه من قيم الانتقاص وثقافة الحقد والكراهية والتوصيفات المناطقية البغيضة والمقززة والممقوتة وغير الحضارية ولا تعبر عن واحدية الهوية والانتماء لهذا الوطن الذي كان وعبر تاريخه الموغل بالقدم واحة حاضنة لكل أبنائه بمختلف طبقاتهم وهويتهم السياسية والفكرية..

لكل ما سلف نتمنى على الجميع أن يحكموا العقل وأن يغلبوا المصلحة الوطنية على كل المصالح مهما كانت هذه المصالح مهمة أو ملحة لدى البعض خاصة أولئك الذين ينطلقون في دوافعهم لأسباب (معيشية) فإن على الجميع أن يفكر بالمصلحة الجمعية للوطن وأمنه واستقراره فوطن آمن مستقر وموحد حتى مع (الفساد) هو أفضل بكل المعايير من فوضى كارثية قد تؤدي إلى تمزيق النسيج المجتمعي خاصة مع تنامي أصوات (التشطير) بما تحمل هذه الأصوات من ثقافة الحقد والكراهية وتعبئة النفوس وإيقاظ غول الفتنة في النفوس وتوظيف وتسخير الاحتقانات المترسبة في نفوس الناس على خلفية الظروف الحياتية والمعيشية.

إن تغليب المصلحة الوطنية فعل حتمي وضرورة وفرض عين، وعليه يجب أن تتوقف هذه التداعيات من خلال توافق جميع الأطياف السياسية والحزبية وبمعزل عن ما يمكن بالصراعات القبلية فالوطن أكبر من القبيلة ومن الأحزاب الحاكمة والمعارضة وعلى الجميع أن يدركوا خطورة وحساسية المرحلة في ظل توجه دولي وإقليمي لنسف كل مقومات الاستقرار القومي والقطري .. فهل هناك من يستوعب هذا..؟

التعسف في استخدام الحقوق يكشفه سقف مطالب السياسيين

أنور البحري

.. كثرت المطالب الغوغائية التي بدأ يرددها البعض الرئيس الجمهورية والتي بدأت على استحياء وأصبحت تذاع عبر قنوات التلفزة ووسائل الاتصال الجماهيري ، ولعل هذه المطالب تؤكد بما لا يدع مجالا للشك تصف المطالبين في استخدام حقوقهم للتعبير والمطالبة بالمساواة وهي المطالب والأسس التي ربما انطلقت منها التظاهرات التي عمت المنطقة إثر ما حدث في تونس وتلتها مصر رغبة في بذل المزيد من الحقوق غير أنها تتم بشكل غوغائي خصوصا وأن سقف المطالب يرتفع من وقت لآخر ربما بفعل التدخل المسيس الذي يستغل طاقات الشباب والاستجابة المسؤولة لها من الدولة والذي لو ظل على حاله سيؤدي بالوطن إلى ما لا يحمد عقباه وهو ما يجب أن يتنبه له العقلاء والخيرين في الوطن.

ولمثل هؤلاء نقول أن هذه المطالب توضح بجلاء العقلية المراهقة التي يفكرون بها وأنه لا ينبغي في كل الأحوال أن نسمح لأنفسنا كأحزاب أو أفراد أو منظمات مجتمع مدني أو شباب التعسف في استخدام الحقوق بطريقة تتنافى مع العقل والمنطق.

فكيف تجمعون أيها الحقوقيون التواقين للعدل والمساواة بين قول الحق تبارك وتعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى)، وهذه المطالب التي تغلفونها بشكل مفضوح بمساعيكم التي تعتقدون أنها ستخلص المجتمع من الظلم والفساد وغيرها من المطالب.

فالحق يجب أن يقال بأن من هو جدير بمسؤولية ويحمل مؤهلات تمكنه من أداء مهامه فلا ينبغي أن ينادي بهذه المطالب التي لن تؤدي إلا إلى زرع فتنة في الأسرة والمجتمع باعتبارها مطالب (تعجيزية) ليس إلا ، فنحن لسنا دولة ملكية ولا يتم تعيين أي مسؤول بفرمان أو مرسوم فمطالب مثل هذه برأيي لا تنطبق مع العقل أو المنطق .. فنحن نعيش في نظام جمهوري ديمقراطي شوروي مهما اختلفت وجهات النظر فإن الشعب هو الحكم والفيصل

تغيير أنظمة الحكم.. حاجة أم نزوة ولمصلحة من ؟!

يحيى يحيى السريحي

■.. ما أصاب الشارع العربي من حالة فوران وهيجان غير مسبوقة أشبه بحالة أنفلونزا الخنازير وجنون البقر التي أقلقت البشر حينها بوهم ذلك المرض وخطورته، ولا يمكن وصف تلك الغوغائية الحاصلة اليوم في أغلب أقطارنا العربية بأنها حالة صحية أو ثمرة من ثمار النضج أو الحرمان السياسي فهل يعقل أن تكون كل أنظمة الحكم العربية بمختلف أشكالها ومسمياتها جمهورية وملكية، رئاسية وبرلمانية لم تعد صالحة اليوم ولاتؤتي أكلها حتى ظهر فجأة من ينادي بشعار التغيير وإسقاط النظام، وما يغفله الكثير من الناس في شعوب أمتنا العربية والإسلامية أن ما يحدث اليوم في أغلب بلداننا ليس أكثر من مؤامرة خبيثة يمولها ويحركها أعداؤنا الأزليون من الصهاينة والأمريكان الذين لا ينفكون أبداً من محاولة النيل منا بشتى الطرق ومختلف الوسائل وتحت أي ذريعة أو أسباب يوجدونها لأنفسهم فهاهم اليوم بقناع جديد وذريعة طازجة يؤججون الوطن العربي من شرقه إلى غربه ومن شماله إلى جنوبه محرضين الناس ليقوموا بالانقلاب على زعمائهم والخروج عن طاعة ولاة الأمر تحت شعار الحرية وحقوق الإنسان مع أنهم أنفسهم من قوى شوكة زعمائنا علينا في الماضي والداعمين والمحرضين لحكام العرب والمسلمين على شعوبهم بحجة أننا لسنا أهلا للحرية والديمقراطية ولا يمكن أن نلجم وننصاع لحكامنا مالم تستخدم ضدنا القبضة الحديدية هذه خطتهم بالأمس البعيد واليوم يريدون أن ينقلب السحر على الساحر لذا يسعون باستخدام ضعفاء النفوس من همج المجتمعات العربية واستغلال بسطاء الناس ويدفعون بهم كوقود لإشعال نار الفتنة وإشاعة الفوضى لتخريب ما بني وعمر وتحقق من إنجازات بعد شق الأنفس لشعوبنا لنعود كما بدأنا ورأونا عليه حفاة عراة بل وأكثر من ذلك بجعلنا خداما لهم ولمصالحهم لينطبق علينا حينها قول المولى عز وجل « يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين» وعندما نكون لقمة سايغة لهم ولأطماعهم ونسهل عليهم عناء الدخول والبقاء في أرضنا وأستشهد بما أكد عليه الأستاذ مصطفى بكري رئيس تحرير جريدة الأسبوع المصرية وعضو مجلس الشعب السابق في حوار متلفز على قناة دريم غداة تنحي الرئيس حسني مبارك قوله أن أسطولا أمريكيا بحريا كان يبحر بإتجاه المياه الإقليمية المصرية استعدادا لدخولها وحينها سيحدث ما لا يحمد عقباه ولكن الحمد لله أن حسم الأمر قبل أن ينال العدو مبتغاه وما خطط له وهو نفسه ما حدث في العراق باختلاف السيناريو والأحداث والمسببات للدخول.. إن منطقتنا العربية عموماً كانت ولا تزال وستظل محور اهتمام الغرب ومحط أنظارهم وأطماعهم التى لن تنتهي لأن فيها ديمومة وجودهم وبقائهم ففيها النفط عصب الحياة كما أن الاستكشافات العلمية التى توصلوا إليها مؤخراً ودراستهم وأبحاثهم الطويلة التى أجروها أكدت لهم أن المنطقة العربية دون غيرها هي من تملك المصدر الجديد للطاقة وهي الشمس التى تتوافر في الدول العربية على مدار العام وتطمح اليوم السيطرة على المصادر لاستغلال الطاقة الشمسية بصورها المتعددة من الحرارية والكهروضوئية والكيمياء الضوئية لإنتاج طاقة نظيفة متجددة غير مكلفة ولا تنضب وهذا هو المغزى من فكرة الفوضى الخلاقة والغاية منها مع أن الفوضى هو الفاضي بمدلول اللفظ وتعني التدمير والتخريب ولا توجد في كل قواميس الدنيا ونواميسها لكل اللغات الحية والميتة معنى للفوضى الخلاقة وأخرى لغير الخلاقة ،وبالرغم من تجاربنا العديدة مع الغرب والأمريكان إلا أننا وللأسف الشديد لم نتعلم ونعي الدرس جيدا من الأستاذ الغبي الذي يسعي جاهداً الحصول على خيرات وثروات ومقدرات أمتنا العربية ليجني هو دائماً وأبداً مع حلفائه الخيرات ويكون نصيبهم الجمع والقسمة الضرب والطرح مع تأكيدي أن ما حصل في مصر وتونس حالة استثنائية دعت الحاجة والضرورة تغيير أنظمة الحكم فيها وليس بالضرورة أن تقوم بقية الشعوب العربية الأخرى بمحاكاتهم وتقليدهم غير أن الواجب من الجميع حكاما ومحكومين أن يستسقوا مما حدث في مصر وتونس ويأخذوا منها العبرة والعظة لما فيه خير ومصلحة شعوب امتنا العربية والإسلامية فأحداث مصر وتونس أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن المتغطي بالأوربيين والأمريكان عريان بل وخسران لأن الشعوب هي من تعطي الديمومة والاستمرارية للحكام وهي نفسها من تملك حق انتزاع رداء الحكم عن الولاة إذا ما دعتها الحاجة لذلك..

اليمن أطيب وألذ

حسين البكري

.. لماذا نجد براميل الزبالة مليئة بالفاكهة المستوردة الفاسدة؟؟ فهل يستوردونها لقلة ما لدينا من نعم زراعية نحسد عليها ثم إن الله سبحانه وتعالى خلق الفصول من أجل تنوع الإنتاج أي ليس من الطبيعي أن نجد في أسواقنا جميع أنواع الفاكهة في فصل واحد أما إذا شاء المستورد أن يحضر لليمن أنواعا غريبة من الفاكهة عليه أن يضع لها شروطا للقبول حماية لصحة المواطن اليمني وعليه أن يفكر ألف مرة قبل استيراد النوعيات الرديئة السريعة العطب.

ليس من المعقول استيرادها لرميها أو بيعها فاسدة للمستهلك المحروم، للأسف هذا يحدث في أسواقنا وبقالات اليمن بينما إنتاج أرضنا الطيبة من الفاكهة هو الألذ والأطيب نفسا وطعما وفائدتها طازجة فالفاكهة أصلها الطعم ولذة التذوق المتميز وهو لا يخضع لمقياس المنظر والحجم ثم لماذا هذا الكم الهائل من العصيرات المعلبة بينما باستطاعة المواطن شراء ألذ أنواع الفاكهة اليمانية وبسعر أقل فيه منفعة للمزارع والتاجر والمستهلك؟.

H__elbakri@hotmail.com